### صناع السياسات أيدوا الحاجة إلى خفض سعر الفائدة في سبتمبر

# انقسام متزايد بمجلس الاحتياطي الأميركي إزاء الخطوة التالية

أظهرت وقائع أحدث اجتماع لمجلس الاحتياطي الاتحادي أن معظم صناع السياسات بالبنك المركزي الأمريكي أيدوا الحاجة إلى خفض سعر الفائدة في سبتمبر ، لكنهم ظلوا منقسمين على نحو متزايد فيما يتعلق بمسار السياسة النقدية في المستقبل.

وبحسب محضر الاجتماع الصادر ، اتفق مجلس الاحتياطي أيضا على ضرورة إجراء مناقشة في وقت قريب للبت في زيادة حجم ميزانية البنك المركزي إثر اضطرابات في أسواق النقد قصير الأجل.

كان صناع السياسات قرروا خلال اجتماعهم يومي 17 و18 سبتمبر ، وبأغلبية سبعة مقابل ثلاثة، خفض سعر الفائدة القياسي ربع نقطة مئوية إلى ما بين 1.75 واثنين بالمئة.

وقال مجلس الاحتياطي في محضر الوقائع "رأى معظم المشاركين أن خفضا قدره 25 نقطة أساس في النطاق المستهدف لسعر الأموال الاتحادية سيكون ملائما."

لكن حدود الإجماع لم تتجاوز ذلك. ففي حين ازداد الجميع قلقا بوجه عام إزاء المخاطر المرتبطة بحروب إدارة ترامب التجارية المتصاعدة، وبخاصة مع الصين، فضلا عن تباطؤ النمو العالمي وتطورات أخرى مثل الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، فقد اختلفوا بشأن ما يعنيه ذلك بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.

فقد شعر عدد من صناع السياسات أن من المناسب أن يخفض مجلس الاحتياطي أسعار الفائدة حاليا لدرء المخاطر في حين قال آخرون إن التوقعات الحالية للاقتصاد الأمريكي لا تبرر خفض الفائدة.

وقال التقرير "دفعوا بأن أوجه عدم التيقن الرئيسية من غير المرجح حلها قريبا. وعلاوة على ذلك، ولعدم اعتقادهم أن أوجه عدم التيقن هذه قد تُخرج النمو عن مساره، فإنهم لم يروا حاجة إلى مزيد من التيسير النقدي في الوقت الحالي."

وأشار عدة صناع سياسات إلى أن النماذج الإحصائية تنبئ بأن إمكانية حدوث ركود على المدى المتوسط قد تزايدت في الأشهر الأخيرة وحذر عدد من أن سوق العمل في مستهل 2019 ربما كانت أقل قوة من التقديرات السابقة، وفقا لمراجعات أولية لمكتب إحصاءات العمل.

خفض مجلس الاحتياطي تكاليف الاقتراض مرتين هذا العام بعد أن رفع أسعار الفائدة تسع مرات منذ 2015.

وقال سبعة من صناع السياسات السبعة عشر لمجلس الاحتياطي الشهر الماضي إنهم يتوقعون خفض الفائدة مرة أخرى هذا العام. وقال خمسة إنهم لا يرون حاجة إلى مزيد من التخفيضات وتوقع خمسة آخرون رفع الفائدة بنهاية 2019. ويتوقع المستثمرون على نطاق واسع خفضا آخر للفائدة في الاجتماع القادم يومي 29 و30 أكتوبر.

# أفيوني: الاستثمارات اللبنانية المشتركة مع الإمارات «عنوان المرحلة»

عادل أفيوني

تحدث وزير الاستثمار والتكنولوجيا اللبناني عادل أفيوني عن العلاقة الوطيدة بين الإمارات ولبنان، مشيرا إلى أن «عنوان هذه المرحلة هو التعاون والاستثمارات المشتركة بين البلدين».

وفي حين أشار، في مقابلة مع «العربية» على هامش مؤتمر الاستثمار اللبناني الإماراتي في أبوظبي، أن لبنان أطلق ورشة إصلاحات اقتصادية ومالية واسعة، أفاد أنه في صلب هذه الإصلاحات مشاريع للنهوض بالاقتصاد وخلق فرص عمل.

ولفت إلى أن هذه المشاريع هي من الأولويات من ناحية استقطاب استثمارات من القطاع الخاص.

وشدد على أن لبنان لديه ميزات تنافسية في قطاع التكنولوجيا و قطاع اقتصاد المعرفة، معتبراً أن نموذج الإمارات في تحقيق التحول الرقمي نموذجٌ يقتدى به.

# أسهم اليابان تغلق مرتفعة بفعل آمال في تهدئة أميركية صينية

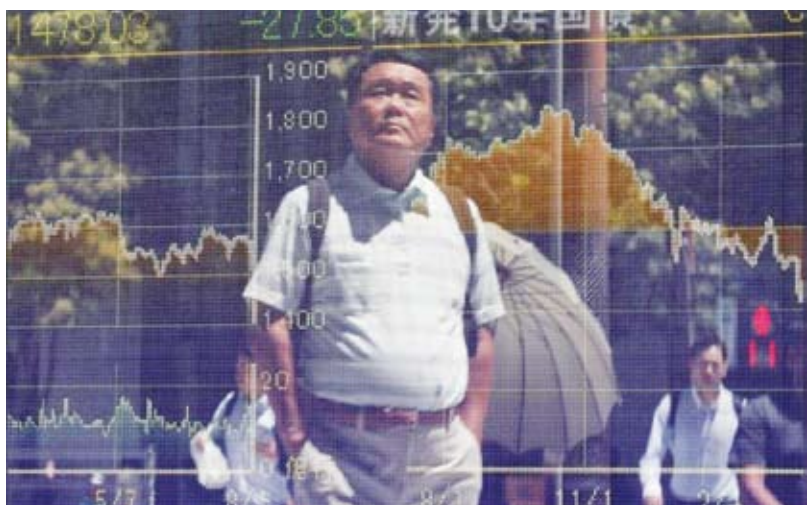

تعافت الأسهم اليابانية من خسائر مبكرة لتُنهي تعاملات أمس الخميس على ارتفاع مدعومة بتفاؤل كبير حيال فرص تمكن الولايات المتحدة والصين من تهدئة الحرب التجارية خلال محادثات رفيعة المستوى من المقرر إجراؤها في وقت لاحق يوم الخميس.

وأنهى المؤشر نيكي مرتفعا 0.45 بالمئة عند 21551.98 بعد أن كان قد نزل بما يصل إلى 0.7 بالمئة في وقت سابق من اليوم.

وتلقت الأسهم اليابانية دعما من تقرير لنيويورك تايمز عن أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ستصدر قريبا تراخيص تسمح لبعض الشركات الأمريكية بتوريد سلع غير حساسة إلى شركة هواوي تكنولوجيز الصينية لمعدات الاتصال.

وقد يُنظر إلى هذه الخطوة باعتبارها تُشكل تنازلا للصين مما سيسهل حل النزاع التجاري، وفي اليابان، شمل الارتفاع 141 سهما على المؤشر نيكي مقابل نزول 80 سهما.

وكان أكبر الرابحين بالنسبة المئوية على المؤشر سهم أيون الذي ارتفع 6.81 بالمئة وزاد سهم كاواساكي كيسن كايشا 4.70 بالمئة، وصعد سهم إيه.جي.سي 3.87 بالمئة.

وفقد سهم باندناي نامكو هولدنجز 1.93 بالمئة، وتراجع سهم داي-ايتشي سانكيو 1.90 بالمئة، ونزل سهم نيكون 1.82 بالمئة، مما يضع الأسهم الثلاثة في مقدمة الخاسرين على المؤشر بالنسبة المئوية.

وانخفض المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.02 بالمئة عند 1581.42 نقطة.

# النفط مستقر وسط ضغط من المخزونات الأميركية

تباين أداء العقود الآجلة للنفط حيث تدعمت ببدء هجوم تركي داخل الأراضي السورية وآمال إحراز تقدم في إنهاء حرب التجارة الأمريكية الصينية، لكن زيادة في مخزونات الخام بالولايات المتحدة ضغطت على الأسعار.

وتحدد سعر التسوية لخام برنت عند 58.32 دولار للبرميل، مرتفعا ثمانية سنتات، في حين أغلق الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط عند 52.59 دولار للبرميل، منخفضا أربعة سنتات.

وفي وقت لاحق، تراجعت الأسعار عن مستويات التسوية بعد أن قال مسؤولون صينيون إن بكين خفضت توقعاتها لتحقيق تقدم في محادثات التجارة هذا الأسبوع. ويلتقي مفاوضو أكبر اقتصادين في العالم في واشنطن أمس الخميس في أحدث مسعى للتوصل إلى اتفاق.

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن بلاده أطلقت عملية عسكرية ضد المقاتلين الأكراد في شمال شرق سوريا، مضيفا أن الهجوم يستهدف القضاء على "ممر للإرهاب" بمحازاة الحدود التركية.

ويقول المحللون إن الهجوم قد يؤثر على اقتصاد المنطقة الكردية المنتجة للنفط في العراق ويعزز أسعار الطاقة.

وقلصت الأسعار مكاسبها بعد أن قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن الهجوم "فكرة سيئة" لا تساندها إدارته. تعرضت الأسعار لضغوط أيضا جراء ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية 2.9 مليون برميل الأسبوع الماضي، حسبما ذكرته إدارة معلومات الطاقة، وهو ما يزيد على مثلي توقعات المحللين التي كانت لزيادة 1.4 مليون برميل. وزاد إنتاج النفط الخام الأمريكي الأسبوع الماضي إلى مستوى قياسي عند 12.6 مليون برميل يوميا.

وقال جيم ريتربوش، رئيس ريتربوش وشركاه لاستشارات تداول النفط، "مخاوف أن الطلب على النفط يضعف تدعمت أكثر اليوم بزيادة أكبر من المتوقع في مخزونات الخام الأمريكية.. طلب مصافي التكرير شهد تراجعا موسميا أكبر مما كات متوقعا على نطاق واسع."

## السودان يتجه لزيادة الرواتب في مواجهة الغلاء

تعاني الأسر السودانية من الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية، إلى جانب ندرة في الوقود والخبز، وأزمة طاحنة في المواصلات العامة، وذلك على الرغم من حدوث تغيير سياسي في أبريل الماضي.

ويبلغ الحد الأدنى للأجور في السودان 425 جنيهاً، ما يعادل 9 دولارات تقريباً، وهي لا تكاد تغطي ما نسبته 20 في المائة من كلفة المعيشة، ما يجعل من حياة أغلب المواطنين جحيماً لا يطاق، بحسب صحيفة الشرق الأوسط. وأدت الأزمات المتلاحقة في السلع الأساسية والخدمات إلى احتجاجات بدأت في ديسمبر 2018، ولم تتوقف إلا بعد إسقاط نظام الرئيس المعزول عمر البشير.

وكشف تقرير الأداء الصادر عن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، أن الصرف على رواتب العاملين، حتى نهاية ديسمبر الماضي؛ بلغ 58.6 مليار جنيه سوداني (نحو 1.3 مليار دولار).

وأعلنت وزارة المالية عن بدء ما سمّته عملية «الإصلاح المؤسسي وزيادة الأجور»، بحلول النصف الثاني من عام 2020، بحسب تصريحات وزير المالية إبراهيم البدوي الذي تم تكليفه بالمنصب حديثاً.

ورغم الزيادات في الرواتب التي أعلنتها الحكومة المنحلة في ميزانية عام 2019، بواقع 500 جنيه (11 دولاراً تقريباً) لأقل درجة في الهيكل الراتبي، وللمتقاعدين إلى 2500 جنيه (55.6 دولار) للدرجات العليا، فإن المسافة لا تزال بعيدة بين الحاجات والدخول.

وحدد المجلس الأعلى للأجور في دراسة، أن الحد الأدنى للمعيشة يقدر بنحو 8992 جنيهاً (200 دولار) شهرياً لأسرة مكونة من 6 أفراد.

## انخفاض الصادرات الألمانية في أغسطس يعزز المخاوف من الركود

كشفت بيانات أمس الخميس أن الصادرات الألمانية انخفضت بأكثر من المتوقع في أغسطس مما يعزز توقعات بأن تراجعا في قطاع الصناعات التحويلية سيدفع أكبر اقتصاد أوروبي نحو الركود.

وقال مكتب الإحصاءات الاتحادي إن الصادرات المعدلة في ضوء العوامل الموسمية انخفضت 1.8 بالمئة على أساس شهري بينما زادت الواردات 0.5 بالمئة.

وتقلص الفائض التجاري إلى 18.1 مليار يورو (19.88 مليار دولار) مقارنة مع 20.2 مليار يورو المعدل صعودا في الشهر السابق.

وتوقع خبراء اقتصاد استطلعت رويترز آرائهم انخفاض الصادرات واحدا بالمئة وتراجع الواردات 0.2 بالمئة.

# البنك الدولي يتوقع نمو اقتصاد مصر 5.8 بالمئة في 2019-2020

توقع البنك الدولي أمس الخميس أن ينمو اقتصاد مصر 5.8 بالمئة في السنة المالية الحالية، بانخفاض طفيف عن هدف الحكومة البالغ 5.9 بالمئة لكن بما يتوافق مع توقع البنك قبل ستة أشهر.

رفع البنك أيضا توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي المصري في السنة المالية الماضية إلى 5.6 بالمئة من 5.5 بالمئة، مضاهيا تقديرات الحكومة. تبدأ السنة المالية لمصر في أول يوليو.

وقال البنك الدولي في مذكرة "حافظت مصر على نموها القوي، مع تحسن نواتج المالية العامة، واستقرار موازين المعاملات الخارجية عند مستويات مواتية بشكل عام".

ويتوقع البنك أن يرتفع النمو إلى ستة بالمئة في السنة المالية 2020-2021، مفترضا استمرار الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحسن بيئة الأعمال.

وقالت المذكرة إن القطاعات الرئيسية المحركة للنمو هي الغاز والسياحة وتجارة الجملة والتجزئة والعقارات والبناء. وزاد صافي صادرات المنتجات والخدمات والاستثمارات الخاصة وتراجعت البطالة.

ورغم ذلك، ما زال 39 بالمئة من السكان الذين في سن العمل عاطلين، بحسب المذكرة، "مما يشير إلى الضعف النسبي في إمكانيات خلق الوظائف بقيادة القطاع الخاص".

وقال رباح أرزقي، كبير اقتصاديي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى البنك الدولي، إن مصر بحاجة إلى "تحقيق تكافؤ الفرص" بين القطاعين العام والخاص، وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بتوافر الائتمان.

وقالت المذكرة إن متوسط التسهيلات الاقتصادية والقروض الممنوحة للشركات الخاصة بلغ 22 بالمئة فقط من إجمالي 2018-2019.

وقال أرزقي للصحفيين في مؤتمر بالهاتف "من المهم لمصر أن تأخذ في الاعتبار أهمية الحياد التنافسي كأداة لتحفيز تطور حقيقي للقطاع الخاص".

وأشاد محللون بسلسلة بيانات اقتصادية إيجابية من مصر، مثل انخفاض التضخم وتحسن عجز الميزانية وتحقيق فائض أولي وارتفاع قيمة العملة وخفض الدين.لكن مذكرة البنك الدولي قالت "ما زال هناك بطء في نمو الصادرات غير النفطية. كما ظل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على تواضعه، حيث اتجه في الغالب إلى قطاع الهيدروكربونات".

ومصر في نهاية برنامج إصلاح اقتصادي مدته ثلاث سنوات مرتبط بقرض حجمه 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، تم تقديمه بالكامل.ويشكو المصريون من أنهم لا يشعرون بفوائد تحسن المؤشرات الاقتصادية.

ويعيش ملايين منهم في فقر، ويكافح أكثرهم لتوفير سبل العيش بعدما خفضت الحكومة قيمة الجنيه المصري نحو النصف في 2016، وقلصت دعم الطاقة، وفرضت ضريبة قيمة مضافة.

# ارتفاع الأسهم الأميركية والسوق تقلص مكاسبها

ارتفعت الأسهم الأمريكية بفضل آمال إحراز تقدم في محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين، لكن السوق قلصت مكاسبها أواخر الجلسة بعد قول مسؤولين صينيين إن بكين خفضت توقعاتها للمفاوضات المقررة هذا الأسبوع.

وصعد المؤشر داو جونز الصناعي 182.24 نقطة بما يعادل 0.7 بالمئة ليصل إلى 26346.28 نقطة، وزاد المؤشر ستاندرد اند بورز 500 بمقدار 26.41 نقطة أو 0.91 بالمئة مسجلا 2919.47 نقطة، وزاد المؤشر ناسداك المجمع 79.96 نقطة أو 1.02 بالمئة إلى 7903.74 نقطة.

# الصناديق السيادية تبرم صفقات استحواذ بقيمة 24.6 مليار دولار

زادت صناديق الثروة السيادية أنشطتها في مجال الدمج والاستحواذ لتصل قيمتها إلى 24.6 مليار دولار في الربع الثالث من العام، مدعومة بصفقات شملت مؤسسة الاستثمار السنغافورية ومؤسسة الصين للاستثمار.

وأظهرت بيانات رفينيتيف أن مثل تلك الصناديق المملوكة لدول قد شاركت في 49 صفقة معلنة، ارتفاعا من 46 بقيمة إجمالية 15.5 مليار دولار في الربع السابق. وإجمالي الربع الثالث هو الأعلى منذ تسجيل 35.8 مليار دولار في الربع الثاني من 2018. ويبدو أن الربع الرابع سيكون قويا أيضا على صعيد الصفقات، حيث شاركت مؤسسة أبوظبي للاستثمار هذا الشهر في صفقة حجمها 10.2 مليار فرنك سويسري (10.3 مليار دولار) لشراء وحدة نستله للعناية بالبشرة.

وأبرمت كبرى صفقات الربع الثالث عندما اتفقت مؤسسة الاستثمار السنغافورية وبروكفيلد الكندية لإدارة الأصول على شراء جينيسي اند وايومنج الأمريكية لخطوط الشحن بالقطارات في صفقة قيمتها حوالي 8.7 مليار دولار شاملة الديون، وفقا لبيانات رفينيتيف.

وقال خافيير كابابيه، مدير أبحاث الثروة السيادية لدى مركز آي.إي لحوكمة التغيير، "هذا النوع من النشاط مستقر ويوفر الأمان في أوقات الضبابية الكثيفة على صعيد المردود والعوائد."

وشاركت المؤسسة السنغافورية أيضا في إلغاء إدراج تولجراس إنرجي ببورصة نيويورك، مع بلاكستون إنفراستركتشر بارتنرز وإيناجاس.

أظهرت الصفقة اهتمام المؤسسة باستكشاف الأصول الخاصة، التي تتلاءم على نحو أفضل مع استراتيجيات الاستثمار طويل الأجل، وفي نفس الوقت استغلال الفرص في صناعة النفط الصخري بالولايات المتحدة، حسبما قال كابابيه.